المبحث الثالث

الاستيطان وفرص الحرب والسلام

أ.د. نظـــام بركـــات*

مقدمة

يعـد الاسـتيطان الإسـرائيلي في فلسـطين مـن أهـم الظـواهر في الصـراع العربـي-الإسرائيلي، فإسرائيل كدولة ليست في نهايـة المطـاف إلا مسـتوطنة كـبيرة، قامـت علـى أساس استعمار استيطاني إحلالي، يسعى إلى السيطرة علـى الأرض العربيـة في فلسـطين وطرد سكانها الأصليين، وإسكانها بالمستوطنين اليهود المهاجرين من مختلـف دول العـالم، ولقد شكل الاستيطان الركن الأساسي في الأيديولوجية الصهيونية، واعتمـدت عليـه في تحقيق المجتمع والدولة اليهودية في فلسطين.

لقد بقي الاستيطان يشكل محـور الصـراع العربـي-الإسـرائيلي منـذ بدايـة الوجـود اليهودي في فلسطين، وفي تحديـد معـالم الدولـة المنـوي إقامتهـا، وبعـد قيـام الدولـة أدى الاستيطان دوراً في تثبيت أركان هذه الدولة، وتوفير العناصر اللازمة لبقائها.

وبعد حرب ١٩٦٧ لجأت إسرائيل منذ البدايـة إلى عمليـات الاسـتيطان في المنـاطق المحتلة بقصد إحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وأمنية تساعد إسـرائيل في تحقيـق الحلـم الصهيوني في بناء دولة إسرائيل الكبرى، ويلاحظ المتتبع لدور الاستيطان الإسرائيلي منذ سنة ٦٧ حتى الآن بأن المستوطنات الإسرائيلية لعبـت دوراً أساسـياً في عمليـات الحـرب سواء في المناطق الحدودية أو ضد السكان المحليين، واستغلت كعنصر ابتزاز ومساومة أثناء المفاوضات العربية –الإسرائيلية، وفيما يلي سنحأول متابعـة دور الاسـتيطان في الحـرب

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

والسلام وأدوار التي يؤديها لخدمة الأهداف الإسرائيلية والصهيونية على سواء في الجانب الأمني أم السياسي.

أولاً: دور الاستيطان في الحرب

نظرت إسرائيل إلى الاستيطان كعنصر أمني، واتجهت السياسات الاستيطانية الأولى إلى التركيز على الاستيطان في المراكز الاستراتيجية والمسيطرة، وحاولت الربط بين الاستيطان والأمن لتبرير التوسع الإسرائيلي، من خلال ربط موضوع الاستيطان بالحدود الآمنة، وأن المستوطنات تشكل سوراً أمنياً لإسرائيل، ولذلك بنيت على شكل أحزمة دائرية متصلة ومحصنة هدفها دعم القوات العسكرية على الخطوط الأمامية، ومجابهة عمليات الفدائيين عبر الحدود، والسيطرة على المناطق الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى المستوطنات والأحياء السكنية حول القدس، للسيطرة على المدينة والتمهيد لتهويدها وعزلها عن المناطق الفلسطينية الأخرى.

وحين تولى الليكود الحكم، بدأت السياسة الإسرائيلية في توجيه الاستيطان نحو قلب المناطق المحتلة كثيفة السكان وفي داخل المدن العربية، وتشجيع حركات الاستيطان المتطرفة مثل غوش أمونيم وكاخ وغيرها، وتطور دور الاستيطان الأمني للانتقال للسيطرة على التجمعات الفلسطينية في الداخل، ومحاولة تفتيتها وتهديد وجودها بصورة دائمة، ومحاصرة هذه المناطق، ومراقبة سكانها، لذلك أنشأ المستوطنون جيشاً خاصاً بهم ولجاناً أمنية مسلحة في محاولة لخلق حالة من الرعب والخوف لإجبار السكان العرب على الرحيل.

وفيما يلي تناقش هذه الدراسة دور الاستيطان الأمني من خلال دوره في مسألة الحدود الآمنة والعمق الاستراتيجي، ثم دور الاستيطان في مواجهة الانتفاضة.

أ- الاستيطان والحدود والعمق الاستراتيجي

لعب الاستيطان اليهودي دوراً هاماً في تحديد حدود الكيان الإسرائيلي منذ بداية الوجود اليهودي في فلسطين، إذ أخذت عمليات الاستيطان شكلاً مخططاً لخلق نواة

وتجمعات استيطانية في مواقع استراتيجية رئيسيه، لكي تكون قادرة على التمدد والتوسع مستقبلاً، وقد امتدت هذه التجمعات من الجليل الشرقي حتى الساحل الفلسطيني، ثم محاولة تطويق فلسطين من الحدود الشمالية وغور الأردن في الشرق وحتى الحدود الجنوبية في النقب وعلى ساحل البحر الميت.

لقد غلبت الاعتبارات الأمنية والسياسية على عمليات الاستيطان، على حساب الاعتبارات الاقتصادية منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين، وفي محاولة لرسم حدود الدولة اليهودية المستقبلية والسيطرة على المناطق الاستراتيجية.

وعقب قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ عملت المستوطنات على تثبيت الحدود الإسرائيلية من خلال ملء الفراغات الجغرافية للمناطق المسيطر عليها بالمستوطنات الحدودية المحصنة، وانتقل دور الاستيطان من الأمن الداخلي إلى حماية الحدود الخارجية، واستمرت إسرائيل في هذه السياسة بعد حرب ١٩٦٧، حيث عملت على بناء جدار من المستوطنات في هضبة الجولان، وفي غور الأردن وعلى حدود سيناء، وقد استغلت المستوطنات اليهودية في محاولة تعويض عن افتقار إسرائيل إلى عمق استراتيجي، يساعدها على امتصاص صدمة الهجوم المفاجئ.

وبالرغم من محاولات إسرائيل إعطاء أهمية للمستوطنات في رسم حدود إسرائيل وتثبيتها، فإن الأحداث التاريخية تفند هذه المزاعم حيث شكلت هذه المستوطنات نقاط توسع للحدود، وليس لتثبيت الحدود الإسرائيلية، وشكلت في حالات كثيرة عبئاً على السياسة الإسرائيلية، وأصبحت حماية المستوطنات بحاجة لحدود جديدة لحمايتها، وفي حالات أخرى اضطرت إسرائيل للاستغناء عن بعض مستوطناتها للحصول على مكاسب سياسية، مثل قبولها بقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ الذي أبقى قطاعات واسعة من المستوطنات خارج حدود الدولة اليهودية، أو موافقتها على الانسحاب من مستوطنات سيناء أثر اتفاقيات كامب ديفيد.

ويلاحظ بأنه، بالرغم من المبالغة بالدور الأمني للمستوطنات، والدعاية الواسعة التي أولتها إسرائيل لأهمية المستوطنات الأمنية والاستراتيجية في المناطق المحتلة سنة ٦٧، بأن هذه المستوطنات أصبحت عاجزة عن حماية نفسها، وشكلت نقاط ضعف وعبئاً على الجيش الإسرائيلي، كما حصل في مستوطنات الجولان أثناء حرب تشرين أكتوبر ١٩٧٣ ،حيث اضطرت القوات الإسرائيلية إلى إخلاء هذه المستوطنات، لتجنب أسر سكانها من قبل القوات السورية.

ب- الاستيطان والانتفاضة

يمكن القول بداية، بأن عمليات الاستيطان قد ساهمت بشكل كبير في قيام الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة ٨٨، إذ وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام مستوطنات تنهب أرضهم وتسيطر على طرقهم وتقطع أوصال وطنهم، ومستوطنين يهددون حياتهم ويتحدون هويتهم.

وحين تفجرت الانتفاضة تحول الدور الأمني للاستيطان من الأمن الخارجي، وتأمين الحدود إلى الأمن الداخلي وأسند للاستيطان مهمة قمع حركة الشعب الفلسطيني وتهديد وجوده، وتمتع المستوطنون بحرية واسعة للقيام بأعمالهم الانتقامية ضد الانتفاضة، وتغاضت الحكومات الإسرائيلية عن هذه التصرفات.

ولكن صمود الشعب الفلسطيني واستمرارية انتفاضته، أفشلت الدور الأمني للمستوطنات، وأصبحت حماية المستوطنات عبئاً على القوات الإسرائيلية، مما اضطرها إلى تسيير قوافل عسكرية مسلحة لحراستها، وشق الطرق الالتفافية والأسوار الواقية لحمايتها، ومع اشتداد الانتفاضة الفلسطينية و تزايد الاحتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنات، مما كلف الجيش الإسرائيلي أعباء إضافية لحماية المستوطنات على حساب الاقتصاد الإسرائيلي وأعبائه المتزايدة، مما اضطر كثير من الزعماء الإسرائيليين إلى القبول بفكرة الفصل بين الشعبين واستحالة التعايش بين الطرفين، مما قادهم في النهاية إلى التسليم بإمكانية قبول قيام دولة فلسطينية بغض النظر عن حدودها وسيادتها، واستحالة ضم المناطق المحتلة لإسرائيل.

وقد جاءت انتفاضة الأقصى الأخيرة لتضع المسمار الأخير في نعش الدور الأمني للمستوطنات، ففي ظل وجود انتفاضة فلسطينية مسلحة، وقدرة فلسطينية على شن هجمات مسلحة على المستوطنات وحركة المستوطنين رداً على هجمات الجيش الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين،ومع تعاظم الانتفاضة وشمولها اضطر كثير من المستوطنين إلى هجر مستوطناتهم وقد اهتزت ثقتهم بأنفسهم، وبقدرتهم على حماية أنفسهم، بالرغم من أنهم مدججون بالسلاح.

خلاصة الجانب العسكري

١. هدفت السياسة الاستيطانية إلى جعل المستوطنات مراكز دفاعية، وأماكن تجمع للقوات الإسرائيلية، لاستخدامها في الحروب سابقاً، ولمواجهة الأهداف الفلسطينية من مناطق قريبة، ومن خارج المناطق اليهودية كثيفة السكان، وتهديد حياة سكان المناطق المحتلة بصورة مستمرة، حيث أصبحت المستوطنات ملجأ للعصابات الإسرائيلية الإرهابية والمتطرفين من اليهود .

٢. تلعب المستوطنات حقل وصل بين القوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ والمناطق المحتلة سنة ١٩٤٨ ، وبالتالي فهي تشكل محطات إنذار مبكر ومراكز لتجميع المعلومات عن سير الحياة العامة في المناطق المحتلة.

ولكن بشكل عام يمكن القول، بأن الدور العسكري للمستوطنات في تراجع واضح، نتيجة التقدم في مجال الأسلحة والصواريخ بعيدة المدى التي أبطلت فعالية المستوطنات المحصنة أو فكرة الحدود الآمنة.

وفي الختام يمكن القول، بأن دور المستوطنات الأمني قد فشل على مستوى الأمن الخارجي في مواجهة قوات نظامية متقدمة تكنولوجياً، قادرة على الوصول إلى العمق الإسرائيلي، وفي نفس الوقت فشل في قمع حركة السكان العرب والسيطرة عليهم وتهديد حياتهم، وأن تشكل رديفاً للجيش النظامي، لكنها أصبحت عبئاً على الجيش لحمايتها، وأن الدور المتبقي للمستوطنات هو تحقيق انتشار سكاني والقيام بأعمال

الحراسة وإعداد الشباب العسكري والأيديولوجي، ويمكن استخدامها كأماكن لحشد القوات الإسرائيلية وتخزين السلاح والتموين ومناطق إدارة للعمليات العسكرية.

ثانياً: الاستيطان والسلام

أ- ركائز الاستراتيجية الإسرائيلية للاستيطان في المفاوضات

قامت الاستراتيجية الإسرائيلية للتفاوض على استغلال موضوع الاستيطان، لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية واستخدام المستوطنات كورقة مساومة بيد المفاوضات الإسرائيلية، وتعتمد الاستراتيجية الإسرائيلية في هذا المجال على مجموعة من الأسس والركائز، أهمها:

١. محاولة خلق حالة من الغموض والبلبلة حول الموقف الإسرائيلي من الاستيطان ومصير المناطق المحتلة، من خلال طرح عدد من مشاريع السلام والاستيطان المتناقضة والمتنوعة والتي تنسب إلى شخصيات رسمية وغير رسمية، مثل مشروع آلون أو مشروع شارون وغيرهم دون الإعلان عن تبني موقف حكومي رسمي في هذا المجال، وقد جاءت هذه المشاريع لتكمل بعضها البعض في تناغم واضح، فبعد مشاريع الاستيطان الحدودية في عهد حكومات حزب العمل، مثل مستوطنات غور الأردن والجولان وجنوب قطاع غزة، انتقلت المشاريع إلى قلب المدن والتجمعات العربية كثيفة السكان في كل من نابلس والخليل وغيرها في زمن الليكود.

٢. وجوب الفصل بين الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة والسكان المقيمين على هذه الأراضي، لذلك فمشروع الحكم الذاتي المعروض في اتفاقيات كامب ديفيد خاص بالسكان وليس الأرض.

كما حاولت إسرائيل تأكيد هذه الفكرة في اتفاقيات إسرائيل، إذ سمحت بإقامة سلطة فلسطينية للسكان، ولكن لم تمنحها السيادة على الأرض والمياه وغيرها، وبذلك تحاول إسرائيل استغلال قضية المستوطنات في تجاهل حقيقة المشكلة الفلسطينية، وأن هناك شعباً له الحق في ممارسة حق تقرير المصير على أرضه.

٣. تأجيل البحث في موضوع المستوطنات إلى المراحل النهائية، مع عدم تقديم تعهدات بإزالة المستوطنات القائمة، ومحاولة خلق حالة من عدم الثبات بخصوص الموقف الإسرائيلي نحو المستوطنات ومصير المناطق المحتلة، والاكتفاء بوعود بعدم إقامة مستوطنات جديدة، وفي حدها الأقصى الحديث عن إزالة النقاط الاستيطانية غير الشرعية.

٤. العمل على التعجيل بخلق واقع إسرائيلي مادي وبشري خلال هذه الفترة تحت مسميات مختلفة، مثل توسيع المستوطنات القائمة أو تسمين المستوطنات أو السيطرة على المناطق الاستراتيجية من خلال النقاط الاستيطانية، وذلك لخلق واقع إسرائيلي يفرض نفسه على أية تسويات سياسية قادمة.

وهذا ينسجم مع فلسفة السلام الإسرائيلية القائمة على شرعية الأمر الواقع المفروض بقوة السلاح، كما هو الوجود الإسرائيلي ككل.

٥. إنه ما دامت التسوية النهائية بعيدة المنال، فإن على إسرائيل مواصلة عمليات الاستيطان بغرض تكريس الأمر الواقع، وخلق وجود إسرائيلي فعال في المناطق المحتلة من خلال السيطرة على اقتصاد المناطق المحتلة وربطه بإسرائيل والسيطرة على مصادر المياه وطرق المواصلات، وبالتالي خلق حالة من التداخل بين إسرائيل والمناطق المحتلة، مما يعوق إزالته بقرار سياسي نتيجة تغيير الحكومات الإسرائيلية.

٦. التركيز على أهمية المستوطنات في مشاريع التسوية الإسرائيلية، باعتبار أن المستوطنات قضية جوهرية وهامة ويصعب إزالتها أو تجميدها، وذلك بهدف تسجيل موقع تكتيكي، تريد إسرائيل إزالة الحصول مقابله على التنازلات من الطرف العربي بخصوص الحدود والأراضي ومصير الشعب الفلسطيني، ومحاولة خلق حالة من الإحباط واليأس لدى العرب مما يشجعهم على السلام وتقديم التنازلات.

٧. المبالغة في إظهار حجم الاستيطان وفعاليته، بقصد خلق قناعات لدى العالم بصعوبة التخلي عن المستوطنات، ومحاولة إظهار عملية الاستيطان، كعملية حضارية إنسانية

تقوم على تعمير المنطقة واستصلاح الأراضي كما حصل في كل من أمريكا وأستراليا وغيرها

ب- الاستيطان في مشاريع التسوية

يلاحظ المتتبع لمشاريع التسوية السياسية في المنطقة، بأن هناك ترابطاً في حدود معينة بين عمليات الاستيطان والمشاريع المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية، مما يعكس الاتجاه نحو تحول الاستيطان من قضية هامشية أفرزها الاحتلال الإسرائيلي إلى قضية مستقلة تدخل ضمن بنود التسوية واحتلالها المركز الأول في كثير من الحالات، فقد وجد أن من بين ٦٧ مشروعاً للتسوية طرحت ما بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٨٩ من مختلف الأطراف، وجد بأن ٥٨٪ منها تعرضت لموضوع الاستيطان بصورة مباشرة وضمت نصوصاً مختلفة بخصوص الاستيطان، وتزايدت النصوص الخاصة بالاستيطان في فترة ما بعد سنة ١٩٨٢ حتى وصلت إلى ٨٢٪ من المشاريع، وذلك نتيجة تزايد وتيرة الاستيطان وفعاليته، مما اضطر كافة الأطراف إلى اتخاذ مواقف حاسمة نحو هذه المسألة، وإدخالها ضمن مشاريعها.

ويلاحظ هنا، بأن النصوص الخاصة بالاستيطان في مشاريع التسوية السياسية خلال هذه الفترة، تراوحت ما بين رفض سياسة الاستيطان المطالبة بإزالة المستوطنات، وظهر ذلك جلياً في المشاريع العربية والسوفيتية، أما المشاريع الأوروبية والأمم المتحدة، فقد قامت على عدم الإقرار بشرعية المستوطنات وترك الحكم على مصيرها للقانون الدولي، أما المشاريع الأمريكية، فقد طالبت بتجميد عمليات الاستيطان مع ترك مصير المستوطنات القائمة لعملية التفاوض بين أطراف الصراع، أما الطرف الإسرائيلي فكان يصر على حق إسرائيل في إقامة المستوطنات سواء لأسباب عسكرة وأمنية وتاريخية ودينية، وإن كان هناك خلاف على عددها أو أماكن وجودها، والإصرار على رفض إزالة أية مستوطنات قائمة.

أما في الفترة منذ سنة ١٩٩٠ وحتى اليوم، والتي شملت مجموعة من مشاريع التسوية واتفاقياتها مثل مؤتمر مدريد واتفاقية إسرائيل والاتفاقية الأردنية الإسرائيلية للسلام، وبعد ذلك مجموعة المبادرات الأمريكية والدولية الخاصة بتسوية الصراع، وتشمل تقرير ميتشل وتينت وخريطة الطريق، وسوف نبدأ أولاً بمناقشة:

إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي بشأن الحكم الذاتي ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ واتفاقية أوسلو، فقد نصت على تأجيل موضوع المستوطنات إلى الحل النهائي، وفي الوقت نفسه وافقت إسرائيل على تحويل بعض الصلاحيات إلى الفلسطينيين، لكن هذه الصلاحيات لم تشمل الأرض والاستيطان، وخلال الفترة الانتقالية وضعت المستوطنات تحت نظام قانوني وإداري مختلف، وأن سلطة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لن تشمل المستوطنات الإسرائيلية أو المستوطنين خلال هذه الفترة.

أما اتفاقية القاهرة الموقعة في ٤/ ٥/ ١٩٩٤ والاتفاق المرحلي أي إسرائيل (٢) الموقع في ٢٨/ ٩، والمسمى اتفاق طابا، فقد قسم الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وقد احتفظت إسرائيل بسيطرتها الأمنية حصراً في المنطقة (ج) والتي تشكل ٧٢٪ من الضفة، وهي التي تشمل المستوطنات والقواعد العسكرية والأراضي الأميرية، وقد أكدت هذه الاتفاقيات على حماية المستوطنات وعدم إخلاء أية مستوطنات خلال الخمس سنوات التالية، واستثناء المستوطنات والمستوطنين من ولاية السلطة الفلسطينية مع التعهد بعدم إقامة مستوطنات جديدة.

أما المبادرات الأمريكية التي تلت اتفاقيات إسرائيل، فقد جاءت معبرة عن الموقف الأمريكي الذي يعتبر موضوع المستوطنات موضوعاً قابلاً للتفاوض مع عدم الإقرار بشرعية المستوطنات، وفي الوقت نفسه لم تتخذ موقفاً حاسماً يطالب بإزالتها، وهي تعتبر أن إنشاء مزيد من المستوطنات لا يساعد عملية السلام، وإنما يشكل تعقيداً لعملية السلام، ولذلك ربطت أمريكا مساعداتها المالية لإسرائيل وضمانات القروض التي قدمتها منذ سنة ١٩٩١ لإسرائيل، بعدم استخدام هذه الأموال في بناء المستوطنات،

ولكنها وافقت على استمرار البناء في المستوطنات القائمة فيما سمي بالنمو الطبيعي للمستوطنات، ولم تعد الولايات المتحدة تعتبر التوسع الاستيطاني في القدس عملاً أحادي الجانب، ولم تمانع في البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص.

وفي اتفاقية وأي ريفر في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨، واتفاقية شرم الشيخ في ٤/ ٩/ ١٩٩٩، جاءت النصوص لتعالج مشكلة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية والأمن ومكافحة الإرهاب، ولم تتعرضا لمسألة الاستيطان والمستوطنات باعتبارهما من المسائل المتعلقة بأسس الحل النهائي، ولكن جاء نص يشير إلى أن أياً من الفريقين، لن يبادر أو يقوم بأية خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للاتفاق الانتقالي.

وحين استعراض المبادرات الأمريكية والدولية الأخيرة، يلاحظ بأن تقرير ميتشل نيسان ٢٠٠١ نص على، أن على الحكومة الإسرائيلية مسؤولية في إعادة بناء الثقة، وأنه من الصعب تكريس وقف العنف الفلسطيني الإسرائيلي ما لم تجمد الحكومة الإسرائيلية نشاطات البناء الاستيطاني كافة، وأنه يتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تفكر ملياً في أن المستوطنات إما أن تكون موضوعاً لمقايضات ذات قيمة في المفاوضات اللاحقة، أو تحول استفزازات محتملة دون الشروع في أية مفاوضات مثمرة، يجب عدم السماح للنشاطات الاستيطانية بأن تحبط استعادة الهدوء والعودة للمفاوضات.. تأتي معارضة دائمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات الحكومة الإسرائيلية بشأن الاستيطان، ويقول العرب.. لا يوجد عقبة في وجه السلام أكبر من الاستيطان.

أما وثيقة تينت في ١٤/ ٦/ ٢٠٠١، فقد شملت خطوات أمنية تكتيكية لضمان تحقيق الأمن من أجل العودة لبدء المفاوضات، ولم تتعرض إلى أسس الحل، ولم يرد فيها إشارات إلى قضية المستوطنات.

أما خريطة الطريق ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣، فقد أشارت بصورة مباشرة لموضوع الاستيطان وقدمت تصوراً على مراحل بهذا الخصوص.

ففي المرحلة الأولى، طالبت إسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني انسجاماً مع تقرير لجنة ميتشل، وأن لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراءات تقوض الثقة بما في ذلك تسهيل نشاطات البناء الاستيطاني، وتحت عنوان المستوطنات جاء النص، بضرورة أن تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار ٢٠٠١، وأن تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات.

أما في المرحلة الثانية، تقام دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وكجزء من هذه العملية تطبق الاتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزأمن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

وفي المرحلة الثالثة، يعقد مؤتمر دولي يؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي عام ٢٠٠٥ ، بما في ذلك الحدود والقدس واللاجئون والمستوطنات.

من خلال استعراض مواقف الأطراف الرئيسية للصراع العربي الإسرائيلي والأطراف الدولية، ومن خلال تحليل المبادرات التي طرحتها هذه الأطراف، يلاحظ بأن هناك ترابطاً واضحاً بين النظرة للاستيطان وموضوع التسوية السياسية الذي يحدد مصير المناطق المحتلة وطبيعة السيادة فيها. (انظر ملحق رقم (١))

ففي المشاريع العربية والإسرائيلية، كان هناك اتجاهاً واضحاً نحو الربط المباشر بين مصير المناطق المحتلة والاستيطان، فالأطراف العربية تطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من المناطق المحتلة، وهذا يعني بالضرورة زوال المستوطنات بصورة نهائية، ولذلك ركزت هذه الأطراف على عملية الانسحاب أكثر من وقف الاستيطان.

أما الجانب الإسرائيلي، فهو يرفض الانسحاب من المناطق المحتلة، ويعزز هذا الرفض بإقامة المستوطنات وتوسيعها لمنع الانسحاب الإسرائيلي، وإبقاء السيادة الإسرائيلية في المناطق المحتلة.

ويركز الجانب الإسرائيلي على أهمية الاستيطان، ويتجاهل الحديث عن مصير المناطق المحتلة في محاولة لجذب الانتباه إلى مسألة الاستيطان على حساب الموضوع الأساسي، وهو الانسحاب الإسرائيلي .

أما الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، فقد أعطتا أهمية متساوية للاستيطان والسيادة على المناطق المحتلة، وربطتا ذلك بمستقبل التسوية في المنطقة.

أما الجانب الأمريكي، فيحاول وضع صياغة عامة للتسوية السياسية دون تحديد مواقف محددة تقوم في الأساس على التفاوض، ومحاولة عدم وضع قيود أمام ذلك بما في ذلك الاستيطان أو إقامة الدولة الفلسطينية .

الخلاصة

وفي الختام يمكن القول، بأن التوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة سيبقى مرتبطاً إلى حد بعيد بمسألة الاستيطان، وأن أي تسوية سياسية دون حل فعال وجذري لمسألة الاستيطان، سيبقي مسألة السيادة في المناطق المحتلة عرضة للاستغلال من الجانب الإسرائيلي، والذي سيحاول استغلال الاستيطان للانتقاص من السيادة الفلسطينية على هذه المناطق، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة، وأن مسألة المستوطنات يمكن أن تستغل في أي وقت كذريعة للقيام بهجمات ضد السلطة الفلسطينية والسكان في المناطق المحتلة بحجة تعرض المستوطنات والمستوطنين للاعتداء، أو من أجل حماية المستوطنات وإبعاد التهديدات عن هذه المستوطنات وحركة المستوطنين.

وأخيراً نستنتج، أن عمليات الاستيطان قد بدأت كقضية هامشية في بداية الاحتلال الإسرائيلي للمناطق العربية عام ٦٧ وتعاظم دورها إلى أن شكلت قضية جوهرية تقرر مصير السلام والحرب، ويزداد الحديث عن المستوطنات كلما اقتربت المنطقة من الوصول إلى حلول سياسية، ولكن دورها يبدأ بالتراجع في ظل اشتداد الصراع وتواصل العمليات العسكرية.

قائمة المراجع

١. نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.

٢. نظام بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي، الجانب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول ١٩٩٥.

٣. نظام بركات، الترابط بين الاستيطان والسيادة، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٥٥ شهر ١ لسنة ١٩٩٢.

٤. نظام بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي، الجانب العسكري، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد ٩٧ شهر مارس / آذار لسنة ١٩٩٩.

٥. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة واشنطن، ١٩٨٥.

٦. الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة العربية، نيويورك، ١٩٨٢.

٧. جيفرسون، مستقبل المستعمرات في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٦.

٨. جوزيف الفير، المستوطنات والحدود، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٦.

٩. الحانان أورن، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية، ملف خاص، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

10. Donald S. Will, Zionist Settlements in Palestine, Studies, Spring 1982, No. 3.

11. Keith Kyle and Joel Peters, Whither Israel, London, The Royal Institute of International Affairs, 1993.

12. Ziva Flamhaft, Israel on the Road to Peace, West view Press, Oxford, 1996.

13. Husein Agha and Robert Malley, The Last Negotiation, Foreign Affairs, May / June 2002.

ملحق رقم (١)

المواقف الدولية من الاستيطان والسيادة من ١٩٦٧- ١٩٩٠

الأطراف المعنية	عدد المشاريع	السيادة	الاستيطان
الموقف العربي	١٠	ضرورة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع المناطق المحتلة، مع تأييد إقامة دولة فلسطينية فيها.	إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد ١٩٦٧.
الموقف الإسرائيلي	١٤	الفصل بين السيادة الإسرائيلية على الأراضي والسكان والتمسك بحق إسرائيل بالسيادة على المناطق المحتلة مع قبول حكم ذاتي لسكان هذه المناطق، وإدراكا منها لوجود مطالب أخرى. فإنها تقترح من أجل الاتفاق والسلام بقاء مسالة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.	حق إسرائيل في الاستيطان في المناطق المحتلة كافة. انطلاقا من اعتبارات أمنية ودينية.
الموقف الأمريكي	٨	اعتماد حجم الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل على مدى ما يتحقق من سلام، ولهذا فهي تعارض فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة وتعارض قيام دولة فلسطين مستقلة من جانب واحد.	تجميد المستوطنات القائمة ومعارضة بناء مستوطنات جديدة.لأن ذلك يضعف فرص الوصول إلى تسوية.
الموقف السوفياتي	٣	قيام دولة فلسطين مستقلة بما فيها القدس. وبحكم قانون السيادة تقرر طبيعة علاقاتها مع جيرانها. مع احتمال تكوين اتحاد كونفدرإلى، واعلان حدود بين إسرائيل وجيرانها العربي حدودا غير قابلة للمساس	ضرورة إزالة جميع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧.
الموقف الأوروبي	٦	ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.	المستوطنات غير شرعية وفقا لمبادئ القانون الدولي وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام.
موقف الأمم المتحدة	١٠	احترام السيادة والوحدة لاراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف باستقلالها السياسي وبحقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها.	إدانة الإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، ومعارضة إقامة المستوطنات لمخالفتها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واعتبارها عقبة أمام تحقيق السلام.
الأطراف الأخرى	١٠	غالبا ما كانت تتبع مواقف الأطراف المباشرة.	غالبا ما كانت تتبع مواقف الأطراف المباشرة.